

4 August 2011

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٣١

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٤ آب/أغسطس ٢٠١١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد سو سي يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.12-61140 181213 191213



* 1 2 6 1 1 4 0 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن الآن افتتاح الجلسة العامة ١٢٣١ لمؤتمر نزع السلاح. وقبل أن تنتقل إلى أعمالنا لهذا اليوم، أستسمحكم في اغتنام هذه الفرصة لأعرب باسم المؤتمر وباسمي شخصياً عن أحر عبارات التعازي لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي جد في جزيرة أوتويا في النرويج. وأرجو من وفد النرويج أن ينقل رسالة تعاطف إلى حكومة بلده.

وأود الآن كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأودع، بشيء من التأخير، زميلتنا الموقرة سعادة سفيرة سري لانكا، السيدة سينويراتي، وأتمنى لها النجاح في مهامها الجديدة. ويسعدني أيضاً أن أرحب بزميل جديد، سعادة سفير ميانمار، السيد مأونغ واي. وأود أنؤكد له تعاوننا معه ودعمنا له في أداء مهامه. وأخيراً وليس آخراً، أهنيئ سعادة السيدة جوان آدمسون سفيرة المملكة المتحدة على ترقيتها إلى رتبة سفيرة، وستواصل تبادل خبرتها الواسعة ومهاراتها الدبلوماسية معنا في جنيف.

وكما أعلنت الأمانة، سيخصص اجتماع اليوم لتقييم الدورة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه كمتابعة للاجتماع الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتناول المشاكل المحيطة بالمؤتمر. وفي هذا الصدد، ولتقديم الموضوع، أود أن أعطي الكلمة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح السيد توكايف.

السيد توكايف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس لتمكيني من أن أبادل أعضاء المؤتمر انطباعاتي عن اجتماع الجمعية العامة المعقود في إطار البند ١٦٢ من جدول الأعمال بطلب من ٤٩ دولة عضواً في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام.

افتتح الاجتماع رئيس الجمعية العامة، وأدلى ببيانات الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. ثم ألقى كلمة بصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. وشاركت خمسون دولة طرفاً في المناقشة التي تلت ذلك.

وذكر السيد دايس رئيس الجمعية العامة بأن المأزق الخطير الذي تردى فيه المؤتمر قد أدى إلى إدراجه في جدول أعمال الجمعية العامة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وشجع اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي) على توجيه إشارة قوية إلى المؤتمر هذا العام، وأقر بفائدة إنشاء فريق يتألف من شخصيات بارزة.

وكما يدل على ذلك عدد المتدخلين، فقد عُقد الاجتماع في حينه، وشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل للوضع الراهن السائد في المؤتمر. ومكّن الوفود من تقديم تفاصيل عن مواقفهم وأولوياتهم في مجال نزع السلاح في عملية يُتوقع أن تستمر أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في وقت لاحق من خريف هذا العام.

وأدلى السيد بان كي - مون ببيان قوي، اعتبره معلماً في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. فقد شدد الأمين العام على أمور منها الحاجة الملحة إلى إيجاد سبيل لخروج المؤتمر من المحنة التي تردى فيها. وأشار إلى أن الأعضاء حددوا خيارات مختلفة لإعادة إحياء المؤتمر. وتشمل هذه الخيارات الإبقاء على الوضع الراهن، الأمر الذي يهدد بجعل المؤتمر عديم الأهمية وقد عفا عليه الزمن. ويتمثل الخيار الثاني في اعتماد نهج أساسي جديد لآلية نزع السلاح، على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء بشأن الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. وأخيراً، هناك خيار التغييرات التدريجية، التي لها معارضوها كذلك. ولمعالجة هذه الاختلافات، يعكف الأمين العام على اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لمعالجة القضايا المختلفة، وفقاً للتوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

وأشار الأمين العام إلى أن الدول لم تتفق حتى على المجالات التي ينبغي أن تُنفذ فيها الإصلاحات. في المؤتمر؟ أم في الجمعية العامة ولجنتها الأولى؟ أم خارج الأمم المتحدة، في إطار مؤتمر بشأن مسألة محددة من مسائل نزع السلاح أو في إطار محفل مخصص تنظمه البلدان ذات التفكير المماثل؟

واقترح المجلس الاستشاري على الأمين العام أيضاً، إلى جانب التوصية بإنشاء فريق الشخصيات البارزة، أن يشجع على إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل يستند إلى الوثيقة CD/1864 التي تحظى بتوافق الآراء، واقترح مواصلة رفع مستوى الوعي العام، وتشجيع المجتمع المدني على تقديم إسهامات للتغلب على الجمود الذي طال أمده في المؤتمر.

ومن الواضح بجلاء أنه لا توجد حلول سهلة للخروج من الطريق المسدود. ويعكس طول قائمة المتكلمين في الجلسات الثلاث مشاركة الدول الأعضاء الحقيقية، لكن، وكما كان متوقعاً، لم يحل ذلك المسائل قيد النظر، سواء في إطار المؤتمر أم في إطار آلية نزع السلاح الأوسع نطاقاً. بيد أن هذه البيانات تعرب عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف وفي المؤتمر على وجه الخصوص.

ويتجاوز اختصاصي ودوري تقديم موجز لجميع البيانات التي أدلت بها البلدان والمجموعات. وتحذوني الثقة في علم الجميع بموقف كل طرف. وعلاوة على ذلك، وضع مكتب شؤون نزع السلاح في نيويورك جميع البيانات على الإنترنت، وقدمت إدارة شؤون الإعلام موجزات مستفيضة للمداولات التي دامت ثلاثة أيام.

بيد أنني أود أن أكرر الإعراب عن آرائي بشأن الحالة الراهنة في هذه الهيئة. فلا زلت أعتقد أن للمؤتمر قيمة هائلة تحول دون الاستعاضة عنه. وفي الوقت نفسه، يتضح أن أغلبية الأعضاء تشعر بالإحباط بسبب عدم إحراز أي تقدم، وهو ما سيدفعنا إلى اتخاذ إجراءات.

وقد يستأنف المؤتمر دوره القيادي بوصفه محفل نزع السلاح المتعدد الأطراف، شريطة أن يصلح على النحو الواجب. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من النظر في إجراءاته وأعضائه وجدول أعماله. وكما ذكرت في نيويورك، فإن بعض الإجراءات، مثل التناوب الشهري على الرئاسة، والاعتماد السنوي لبرنامج العمل، يضعفان كفاءة المؤتمر. ويجادل البعض في أن زيادة عدد الأعضاء لن تحل مشاكلنا. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه يجب على هيئة مثل مؤتمر نزع السلاح أن تكون ممثلة للمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً. ويجب علينا أيضاً أن نضع في الاعتبار أن المؤتمر يُموّل من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ويرجع وضع جدول الأعمال إلى عام ١٩٧٨، ويجب في رأيي إعادة تقييمه بما يعكس البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وأخيراً، ينبغي أن تفسّر قاعدة توافق الآراء بكونها تشجع على التوصل إلى اتفاق بشأن بدء العمل الموضوعي.

وأعتقد أنه قد طال انتظار اتخاذ المؤتمر إجراءات. وسيؤدي عدم القيام بذلك إلى حمل بعض الأعضاء على إثارة هذه المسألة في الجمعية العامة. لذلك فإن مستقبل المؤتمر في عهدتكم. وفي غضون ذلك، أعتقد أنه لا ينبغي المساس بسلطته وسجله.

وينبغي أن نغتنم كل الفرص المتاحة لإعادة تنشيط المؤتمر. وكما قال الأمين العام، فإن المشكلة لا تكمن في المركبة، بل في سائقها. وما نحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر هو قدر أكبر من المواءمة بين الأولويات في مجال السياسات وأهداف نزع السلاح المتعددة الأطراف.

السيد واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن الدواعي الشرف حقاً أن أنضم إلى هذه الهيئة الموقرة، وأن أدلي كذلك ببيان للمرة الأولى بوصفي ممثلاً دائماً لميانمار لدى مؤتمر نزع السلاح.

السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، في هذه المرحلة التي يعبر فيها منعطفاً حرجاً. وتحدوني الثقة في أنكم ستحرزون تقدماً كبيراً في مداولاتنا، بفضل خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية الفائقة. وأود أيضاً أن أؤكد لكم بدوري دعم وفد بلدي وتعاونيه الكاملين في أداء هذه المهمة الجسيمة. كما أود أن أعرب عن خالص تقديري لجميع أسلافكم لما أنجزوه من عمل قيّم باسم المؤتمر خلال هذا العام.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التحية إلى السيد قاسم - جومارت توكايف، المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى مؤتمر نزع السلاح، وإلى فريقه وكذلك إلى أمانة المؤتمر. وأشكر المدير العام ورئيس المؤتمر على كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهوها إلي.

إن مشاركة ميانمار في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتفانيها فيها يعودان إلى أحد أسلاف مؤتمر نزع السلاح، وأعني بذلك اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح،

في أوائل الستينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من الركود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح، لا تزال ميانمار ملتزمة بالمؤتمر بوصفه الحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، الذي أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

ينبغي ألا يُنظر، في رأيي، إلى النظام الداخلي للمؤتمر ولا إلى المواقف التي يتخذها عدد قليل من أعضاء المؤتمر بصفقتها مسؤولة عن المأزق الحالي الذي دام ما يربو على عقد من الزمن. بل على العكس من ذلك، فنحن نعتقد أن الأولويات الأمنية المختلفة لبعض البلدان الأعضاء قد منعتنا من الوفاء بولاية المؤتمر. وعلى الرغم من إمكانية زيادة تحسين النظام الداخلي الحالي، فقد خدم في الماضي مصلحة الأعضاء وأهداف المؤتمر.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة لم تحرز سوى تقدم طفيف ككل. وكما بين الأمين العام للأمم المتحدة، فإننا الآن في خضم أزمة ثقة متفاقمة. فقد فشلت آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وأعتقد شخصياً أنه سيكون للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح سلطة وشرعية إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح بأسرها في الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح.

وسمعتنا أيضاً عن بعض الخيارات الأخرى للتعامل مع هذا الوضع خلال اجتماع الجمعية العامة المعقود مؤخراً في نيويورك بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١٠ من أجل إعادة إحياء أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبطبيعة الحال، فإن هذه الخيارات غير شاملة أو نهائية. ونحن منفتحون على جميع الآراء والمقترحات التي أبدتها الأعضاء في هذا الصدد، ونتطلع إلى سماع المزيد منها خلال هذه الجلسة.

وكنت سمعت أن بعض زملائنا يأتون إلى مؤتمر نزع السلاح معلقين عليه آمالاً طائلة، بيد أنهم يتركوه ومشاعر اليأس تنتابهم. وأتيت بدوري معلقاً آمالاً طائلة، بيد أنني أود أن أترك المؤتمر وأنا يحدوني شعور بالارتياح. وهو ما أود، سيدي الرئيس، أن أحتتم به هذا البيان الموجز.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أدلي بهذه الكلمة، ولكن أن أحيث شيئاً ما أيضاً عن جدول الأعمال الذي حددتموه بشأن الاجتماع المعقود في نيويورك، حيث أبلغت جميع زملائي في مؤتمر نزع السلاح أنني سأقدم تقريراً، في أقرب وقت ممكن، عن اجتماع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف بها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة) الذي عقد في باريس في إطار متابعة المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لذلك، ومع الاعتذار للحيد عن جدول الأعمال، سوف أطلعكم، إذا سمحتم، في بضع دقائق عن ذلك الاجتماع، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الحال بما يحدث هنا في مؤتمر نزع السلاح.

ففي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠١١، اجتمع في باريس الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على مستوى المديرين والخبراء، بهدف تقييم الالتزامات التي تعهدوا بها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، والإعداد للدورة التالية لاستعراض هذه المعاهدة. وناقشنا مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مثل هذا الاجتماع لدراسة هذه المسائل. وكان الاجتماع الأول هو مؤتمر لندن بشأن تدابير بناء الثقة، المعقود في عام ٢٠٠٩.

لذلك، كان مؤتمر باريس فرصة سانحة لزيادة تعزيز الثقة المتبادلة بشأن المسائل النووية. وكما تعلمون، فقد أدرجت نتائج مناقشتنا في البيان الصحفي الختامي المشترك الذي صدر في نهاية المؤتمر.

وكدول حائزة للأسلحة النووية، ناقشنا كيفية الوفاء بالتزاماتنا في مجال نزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالتزامنا باتخاذ الخطوات التي تتوخاها خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لأطراف المعاهدة لعام ٢٠١٠. ونظرنا في الإجراء ٥ بصورة خاصة، والالتزام بالإبلاغ، وناقشنا الصلة بين الإجراء ٥ والإجراء ٢١. وواصلنا مناقشتنا بشأن المسائل المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة المتبادلة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرات والمذاهب النووية، وكذلك مسائل التحقق.

واتفقتنا على إنشاء فرقة عمل معنية بالتعاريف والمصطلحات النووية يُختار أعضاؤها من بين الأعضاء الدائمين الخمسة، بهدف تعزيز التفاهم بشأن عدد من المصطلحات الأساسية وتيسير المشاورات بشأن المسائل النووية على الصعيدين السياسي والتقني بين الدول الخمس الدائمة العضوية، على جميع المستويات. وهذه التدابير هامة من أجل بذل المزيد من الجهود في مجال نزع السلاح على أسس ثابتة.

وفضلاً عن ذلك، تبادلنا وجهات النظر بشأن التدابير الرامية إلى الحفاظ على جانب عدم الانتشار في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما بشأن سبل الرد على إخطارات الانسحاب من المعاهدة على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة. وشددنا أيضاً على الحاجة إلى تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة بالتشجيع على اعتماد البروتوكول الإضافي وتعزيز موارد الوكالة وقدراتها على منع حالات عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار والكشف عنها.

وأكدنا مجدداً إيماننا بأنه يجب على مؤتمر نزع السلاح - المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي للتفاوض بشأن نزع السلاح - أن يحتفظ بالدور الأساسي في المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية. وفيما يتعلق بالصلة القائمة بين مؤتمر نزع السلاح والمواضيع ذات الأولوية، على النحو الذي أشار إليه الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، نعتقد أنه يجب على جميع الدول، سواء أكانت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أم لم تكن كذلك، المساهمة في تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح من خلال هئية الظروف الأمنية الضرورية، ونزع فتيل التوترات الإقليمية بقدر الإمكان، وتعزيز الأمن الجماعي، والتأكد من بقاء النظام الدولي لعدم الانتشار النووي قوياً وموثوقاً به - وبإيجاز، عن طريق إحراز تقدم في جميع مجالات نزع السلاح.

ويرى الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية أمر لا غنى عنه، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي على السواء. ونؤكد من جديد دعمنا للبدء فوراً في مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن معاهدة تتضمن أحكاماً في مجال التحقق.

أما بالنسبة إلى مستقبل عملنا، فتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد قرروا الاجتماع على أساس منتظم. وعلى غرار مؤتمر باريس، سيُعقد مؤتمر ثالث تحديداً في إطار اللجنة التحضيرية المقبلة للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقررنا بالفعل العمل على عدة نقاط محددة. وعليه، أدرجت بالفعل في جدول الأعمال مسائل التحقق وتدابير بناء الثقة والتدابير الواجب اتخاذها في حالة وقوع حادث نووي.

ونعمل على اقتراح قدمته المملكة المتحدة بعقد مناقشات على مستوى الخبراء في وقت لاحق من هذا العام بشأن المسائل التقنية المتعلقة بالتحقق. وبشكل أعم، أصبح الأعضاء الخمسة الدائمون أكثر اعتياداً على العمل معاً. وبناء على ذلك، يسعدني أن أبلغكم بأن الأعضاء الخمسة الدائمون سيعملون، في الأسبوع المقبل، مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مسألة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وسوف نجتمع في نهاية الشهر لمناقشة المسائل المتعلقة باللجنة الأولى والمعاهدة المزمع إبرامها بشأن المواد الانشطارية.

تلكم هي بعض المعلومات التي أردت أن أنقلها إلى مؤتمر نزع السلاح.

السيد بويتنس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤكد كوبا من جديد أهمية تعزيز التعددية كمبدأ أساسي لمفاوضات نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشة الواسعة التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونعتبر أن الحلول المتفق بشأنها على الصعيد

المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، هي الوسيلة المستدامة الوحيدة لمعالجة المسائل المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي.

وفي إطار آلية نزع السلاح، يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور بالغ الأهمية في التفاوض على معاهدات لترع السلاح تكون مقبولة عالمياً. ولو لم يكن المؤتمر قائماً، لتعين علينا إيجاداً فوراً. ونأسف لعدم اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بعمل موضوعي لما يزيد على عقد من الزمن. ويصر البعض على أن ذلك يعود إلى أساليب عمله ونظامه الداخلي. ولا تشاطر كوبا هذا الرأي. وليس من قبيل الصدفة أن تحتتم مرة أخرى هذا العام هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، للسنة الثانية عشرة على التوالي، أعمالها دون الاتفاق على أي توصيات موضوعية.

وعلاوة على ذلك، لا تزال اللجنة الأولى في الجمعية العامة تعتمد كل سنة عشرات القرارات التي ببساطة لا تنفذ، وخاصة ما يتعلق منها بترع السلاح النووي. ولم تُعقد حتى الآن الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، على الرغم من النداءات المتكررة الصادرة على مدى سنوات عديدة عن حركة عدم الانحياز بعقد هذه الدورة. وتؤيد كوبا فكرة تحسين آلية الأمم المتحدة لترع السلاح، بما في ذلك هذا المؤتمر، ولكن تحدونا القناعة بأن الشلل الذي أصاب جزءاً كبيراً من آلية نزع السلاح يعود في المقام الأول إلى عدم وجود إرادة سياسية لدى بعض الدول، تكفل تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي بصورة خاصة.

وينتابنا شعور بالقلق إزاء البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود في نيويورك، ادعت فيها أن الوقت قد حان لترك المؤتمر جانباً واللجوء إلى عمليات تفاوضية بديلة. وتعارض كوبا فكرة الاستعاضة عن المؤتمرات بترتيبات انتقائية مرتجلة مخصصة خارج إطار الأمم المتحدة، تسيطر عليها بلدان معينة. ومن شأن فرض هذا النهج أن يشكل خطوة خطيرة إلى الوراء. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه لا جدوى من إبرام اتفاقات بين فصائل لا تضم أكبر منتجي جميع أنواع الأسلحة. ولا يكمن الحل في تجاهل مؤتمر نزع السلاح أو التقليل من شأنه. بل على العكس، تقع علينا جميعاً، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مسؤولية صون المؤتمر وتعزيزه.

وينبغي للمؤتمر أن يعتمد في أقرب وقت ممكن برنامج عمل متوازناً واسع النطاق يراعي الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. وكوبا مستعدة للتفاوض بالتوازي في إطار المؤتمر بشأن معاهدة لإزالة الأسلحة النووية وحظرها، ومعاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة لتقديم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل كوبا، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونعتقد أن لدى المؤتمر القدرة على الشروع في مفاوضات من هذا القبيل بصوت واحد.

ويشكل نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح ويجب أن يظل كذلك. وفي ضوء ذلك، لا بد من بناء توافق الآراء في إطار مؤتمر نزع السلاح. ومن غير المقبول ببساطة أن يوجد في العالم اليوم نحو ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي، ٧ ٥٦٠ منها جاهزة للاستخدام الفوري. وحيث إن كوبا ستتولى، في ٢٢ آب/أغسطس، رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ستكون الفرصة سانحة أمامها لصياغة التقرير المتعلق بعمل هذه الهيئة والتفاوض بشأنه وتقديمه إلى اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونعقد العزم الثابت على بذل كل جهد ممكن يدفع المفاوضات الموضوعية لهذه الهيئة، وفقاً لولايتها الأساسية للتفاوض بشأن المعاهدات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على كل عضو في المؤتمر أن يؤدي دوره، إذ يتوقف الأمر علينا في إثبات التزامنا الحقيقي بترع السلاح وتحقيق السلام من خلال إجراءات عملية.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشكر الوفد الروسي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد قاسم - جومارت كيميليفيتش توكايف، على إفادته بشأن نتائج اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وقد أتاحت لوفد الاتحاد الروسي فرصة، سواء هنا في المؤتمر أم أثناء الجلسة العامة للجمعية العامة في نيويورك، الإعراب عن رأيه بشأن الحالة الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد البيان المشترك الصادر في الجلسة العامة للجمعية العامة. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام، السيد بان كي - مون، بأن الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ليست نتيجة أوجه القصور النظامية في آلية نزع السلاح القائمة، بل إن انعدام النشاط التفاوضي في المؤتمر يعكس تباين أولويات الدول بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود الرامية إلى دعم المصالح الوطنية.

وأشار بحق كل من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، إلى أن احتجاز دولة أو دولتين المؤتمر رهينة أمر غير مقبول. ونعتبر أيضاً أن الشواغل القائمة لدى الدول ومصالحها الوطنية ينبغي - بل ويمكن - أن تسوى في محادثات تتناول جوهر المشكلة. وكقاعدة، لا يمكن لهذه المحادثات، أن تكون سريعة وسهلة، ومسألة المشاركة في اتفاق هي قرار وطني بحت.

وقد يكون من المناسب الإشارة هنا إلى تجربة عقد المحادثات الثنائية بشأن نزع السلاح النووي مع شركائنا الأمريكيين. وتعد سلسلة المحادثات بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، بما في ذلك المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي بدأ نفاذها في شباط/فبراير من هذا العام، مثلاً جيداً للكيفية التي يمكن بها مراعاة المصالح الوطنية لدولتين نوويتين وفي الوقت نفسه تعزيز الاستقرار الاستراتيجي في العالم - بل والأمن كذلك. وكانت هناك لحظات حرجية وصعبة عديدة أثناء هذه المحادثات، وكان من اللازم اتخاذ قرارات على المستوى الرئاسي في كلا البلدين. ومع ذلك، توصلنا في نهاية المطاف إلى نتيجة وحل توفقي بما يرضي الجميع.

وثمة اعتقاد راسخ في أن نزع السلاح المتعدد الأطراف يمكن أن يخرجنا من الطريق المسدود. ونرى أن الوثيقة CD/1864 هي الأساس الذي يمكن أن يقام عليه حل توفيقى، نظراً إلى أن القضايا ذات الأولوية الرئيسية التي تتضمنها تعكس توازن مصالح الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي. وينبغي بذل جهود إضافية. ويمكن، بل وينبغي، إيجاد حل توفيقى، في إطار المؤتمر.

ولا يمكن وضع اتفاقات عالمية في مجال نزع السلاح إلا في ظل رعاية الأمم المتحدة، مع الحفاظ على مبدأ توافق الآراء، حيث يكون أداؤها فعالاً ويمكن تكييفها مع الأوضاع والتحديات الجديدة. والانتقال بعمليات المفاوضات إلى مسارات متوازية، خارج المؤتمر، لا يساعد على ضمان عالمية أي اتفاق وقابليته للاستمرار.

وبطبيعة الحال، لسنا ضد اعتزام الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لاستعراض الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح. فمَنظور جديد لن يضر بالتأكيد. ولكن، فلنكن واقعيين. فالبت بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح يكمن، أولاً وقبل كل شيء، في أيدينا. وعلينا جميعاً أن نتحمل المسؤولية وأن نتوصل، إن أمكن، إلى اتفاق قبل نهاية الدورة الحالية للمؤتمر، من أجل توجيه إشارة إلى الدورة القادمة للجمعية العامة والمجتمع الدولي بأسره على قدرة هيتنا على تقديم إسهام حقيقي في نزع السلاح المتعدد الأطراف. وأود أنؤكد مرة أخرى أن روسيا مستعدة للاضطلاع بدور نشط في السعي للتوصل إلى حل توفيقى بشأن برنامج العمل.

أود أيضاً أن أشكر سفير فرنسا، السيد دانون، على المعلومات التي قدمها بشأن اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي عُقد في باريس يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه. واعتمد الاجتماع النتائج التي توصل إليها في وثيقة وحيدة للمعلومات صدرت في شكل بيان مشترك وستعمم ضمن وثائق المؤتمر.

السيدة آرانغو أولموس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بتقديم خالص العزاء إلى السيد جارمو، نائب الأمين العام لهذا المؤتمر، والتضامن معه على إثر وفاة والده. وباسم جميع أعضاء المؤتمر ووفد كولومبيا أعانق جارمو وأدعو الله أن يترل سكينته على قلوب أفراد أسرته وقد انتهى الآن المرض الذي ألم بوالده منذ أمد طويل.

وبادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أعرب عن شكري لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بهدف إنعام النظر في السبل الكفيلة بتعزيز مؤتمر نزع السلاح، وبخاصة بعد المناقشة المهمة التي دارت أثناء الأسبوع الماضي في الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويبرز الإدلاء بالعديد من البيانات وامتداد الاجتماع على مدى ثلاثة أيام بوضوح الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفضلاً عن ذلك، فإن الإعراب عن الإحباط ونفاد الصبر إزاء الركود الذي يشهده المؤتمر يذكرنا بالحاجة الملحة إلى اضطلاع المؤتمر بمسؤولياته وولايته. ولذلك، ترى كولومبيا أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء ما.

ولا يمكننا أن نستمر في تكرار نفس المواقف وفي تحليل السبل الممكنة لإنهاء حالة جمود المؤتمر؛ ونعرف جميعاً أن هذه الحالة تعرضت لتشخيص مفرط. وإذا كنا نريد نجاح المؤتمر فعلاً، وإذا كنا نعتقد حقاً أنه ينبغي للدول الأعضاء توجيه هذه العملية، فعلينا أن نبدأ باتخاذ تدابير عملية. ولا تزال هناك ستة أسابيع من العمل في هذه الدورة لعام ٢٠١١. ويرى وفد بلدي أن الوقت قد حان للبدء في تنفيذ بعض التوصيات والأفكار التي طُرحت في الأسابيع الأخيرة. وسيكون من غير المقبول إذا لم تكن لدينا، في نهاية هذه الدورة، أي نتائج عملية نبرزها للعيان أو أي عملية قائمة من أجل تنشيط المؤتمر.

وإذا انغمسنا في بلاغة لا طائل منها أثناء هذا الجزء الثالث من دورة عام ٢٠١١، فإننا سنكتفي بتوجيه رسالة تفيد أنه من المستحيل إحراز أي نوع من التقدم في المؤتمر، بما يعزز حجة اتخاذ القرارات بشأن مستقبل المؤتمر خارج المؤتمر نفسه. والأمر الأكثر إثارة للقلق، أننا إن لم نتقدم بأي شيء محدد في الشهرين القادمين، نكون قد حكمنا على المؤتمر بالتعرض للمأزق نفسه في دورة عام ٢٠١٢.

ويتضح لوفاً بلدي أنه إذا لم نتخذ أي تدابير في إطار المؤتمر بحلول أيلول/سبتمبر، سنُتخذ قرارات في الخريف القادم في نيويورك لإعادة آلية نزع السلاح، بما في ذلك المؤتمر، إلى مسارها الصحيح. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على مسار نعتقد في جدواه وفائدته، وهو إنشاء فريق رفيع المستوى أو فريق عامل في إطار المؤتمر ينظر في ما يمكن اتخاذه من إجراءات تعزز أعمال المؤتمر، استناداً إلى الأفكار والاقتراحات المقدمة أثناء اجتماعاتنا الأخيرة وإلى الآراء الأخرى ذات الصلة. وبإمكان الفريق أن يعمل بصورة غير رسمية على مدى الأسابيع القليلة المقبلة وأن يقدم مقترحاً في جلسة عامة من جلسات المؤتمر كي يعتمد قبل نهاية الدورة الحالية. وينبغي أن يشمل المقترح أعمالاً ترمي إلى تحسين إجراءات المؤتمر، ولكن أساساً للتمكين من بدء أعماله الموضوعية في بداية دورة عام ٢٠١٢.

وتود كولومبيا أن تستمع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا المقترح أو بشأن أي إجراءات عملية أخرى يمكن أن نتخذها في الأسابيع القليلة المقبلة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أكرر بعض النقاط التي تعتبرها كولومبيا نقاطاً رئيسية. فقد سبق أن كررت عدة وفود هذه النقاط في هذه القاعة، كما أكدتها في بعض الكلمات التي ألقيتها أثناء الأسبوع الماضي في نيويورك. أولاً، يتمثل الغرض الرئيسي الذي نجتمع من أجله في نزع السلاح العام والكامل، وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية؛ وهذا هو التزامنا الأخلاقي ومسؤوليتنا السياسية تجاه مواطني بلداننا، وتجاه كل شخص على كوكب الأرض. وثانياً، فإن العالم الخالي من الأسلحة النووية سيكون أكثر أماناً للجميع؛ وحيث إننا دخلنا فعلاً القرن الحادي والعشرين، لم تعد الأسلحة النووية وسيلة فعالة للتصدي للتهديدات الأمنية الحالية؛ بل على العكس من ذلك، فهي تشكل نسبة أعلى بكثير من

المخاطر. ومن هذا المنطلق، يجب أن نكيف نظرياتنا الأمنية التي تستند إلى منطق الحرب الباردة مع الواقع الجديد للترابط والتعاون. وثالثاً، ينبغي أن يفهم نزع السلاح وعدم الانتشار بمعناهما الواسع، لا كمجرد مسألة تتعلق بالسلم والأمن، مع مراعاة كيفية اتصاليهما بجوانب رئيسية أخرى من جدول الأعمال الدولي، مثل التنمية والبيئة وحقوق الإنسان. ورابعاً، ينبغي ألا يُستخدم إجراء مناقشات بشأن آليات نزع السلاح وعدم الانتشار كذريعة لتأخير المناقشات الموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال. ويجب علينا أن نمضي قدماً في سعيينا إلى الصكوك الدولية التي ستمكننا من الوفاء بالتزاماتنا.

ونحن نكرر هذه النقاط لكي لا تفقد أهميتها، مع الأمل في أن تحفزنا على اتخاذ إجراءات عملية تمكننا من المضي قدماً نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح وعدم الانتشار، ومن إيجاد عالم خال من خطر الأسلحة النووية.

السيد أوياركي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، يود وفدي أن يكرر الإعراب عن التضامن مع نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومواساته.

ونود أيضاً أن نعرب عن الامتنان للفرصة التي أتاحت في هذه الجلسة لمعالجة القضايا التي أثّرت في الآونة الأخيرة في نيويورك، ولكن قبل أن أفعل ذلك أود أن أعرب عن الترحيب الحار بسفير ميانمار، وأن أشكر الأمين العام للمؤتمر على الأفكار التي طرحها بشأن اجتماع نيويورك، وأن أعرب عن تقديري الصادق لسفير فرنسا على تقريره عن اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في باريس. ونود أن نكتفي بمبادلتكم بعض الأفكار بشأن النقاط والخيارات التي سيكون من المفيد تحليلها خلال عملنا المستقبلي.

لقد أبرز اجتماع نيويورك مرة أخرى القلق إزاء الحالة الراهنة. وكما قيل مرات عديدة من قبل، فإن هذا الوضع يحول دون المضي قدماً في نزع السلاح المتعدد الأطراف، وهو ما لا يتسق مع ولاية المؤتمر التفاوضية. وفي هذا المجال، ربما يكون من الضروري، كما أحسنت التعبير عن ذلك سفيرة كولومبيا، الإصرار على التشخيص. ولكن، سأدلي بمجرد تعليقين على هذا النهج التشخيصي.

أولاً، أثبت هيكل النظام الداخلي أنه يفتقر إلى الكفاءة، وقد يتعين علينا تنقيح قاعدة توافق الآراء - أكرر، تنقيحها لا الاستعاضة عنها. ومن الواضح أنه لا توجد إرادة سياسية للتخلي عن هذه الممارسة، على الأقل في رأينا المتواضع. وثانياً، إن المشكلة التي تواجه المؤتمر ليست مجرد مسألة إجرائية. ونحن نحترم هذا الموقف، ولكننا نعتقد أيضاً أن هناك جانباً من الإرادة السياسية والتصورات، وأكرر، التصورات المتعلقة بالمصالح الوطنية المشروعة.

ومن الواضح أن هناك اتجاهًا إيجابيًا يؤدي إلى الشروع في المفاوضات بشأن المواد الانشطارية ومخزوناتنا. وما فتئنا نسمع مراراً وتكراراً أن المسألة جاهزة لتناولها، ونحن نشاطر هذا الرأي، ولكن المؤتمر لم يتمكن عملياً من الشروع في مفاوضات موضوعية تشمل ضمانات أساسية لجميع الدول. وفي نفس سياق التشخيص، الذي سأتركه بعد قليل، نعتقد أن ما ذكره ممثل النمسا في الاجتماع المعقود في ٢٧ تموز/يوليه جدير بالتنويه. فقد أشار إلى أن المسألة الموضوعية والمشكلة الجوهرية هي الإرادة السياسية، وهي مشكلة عميقة الجذور، وإلى أن هناك مسائل موضع خلاف بيننا، مثل نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، و ضمانات الأمن السلبية.

ويبدو لنا، أن هذا التحليل موضوعي وواقعي إلى حد ما، وهذا ما يجعلني أوجه انتباهكم إليه. ويجب علينا في نهاية المطاف أن نعالج المشكلة بطريقة ما، وهي على وجه التحديد الإرادة السياسية، وهو ما أقرت به السفارة ببيسير، رئيسة المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، في نيويورك.

والاستنتاج الذي يستخلص من هذه المسألة بسيط. لقد فقد المؤتمر مصداقيته بوصفه الحفل المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح وعدم الانتشار. فما على المحك هنا؟ يبدو ذلك جلياً بالنسبة إلينا - إن ما على المحك هو شرعيته. فالاجتماع لمدة ١٤ عاماً بدون تحقيق أي نتائج هو وضع لا يمكن تحمله، كما سمعنا مراراً وتكراراً. ونود أن نرى المؤتمر يستعيد قدرته الحقيقية على التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف، ولكننا قد نحتاج في ظل الظروف الحالية، إلى تحديد ما إذا كانت هناك رغبة حقيقية في السير في هذا الاتجاه وفقاً لولاية المؤتمر الأصلية. وسيتضح لنا عندئذ أن الجمود لا يعتبر بديلاً معقولاً.

وما زالت شيلي تعتقد أنه ينبغي أن نحافظ على المؤتمر، كما ذكر الأمين العام اليوم في هذه القاعة. فقد أنجز المؤتمر عملاً قيماً وينبغي ألا يعرض بغيره، ولذلك نقدر المبادرات المقترحة لإعادة تنشيط هذا الحفل. ومن الواضح لنا، كما ذكر الأمين العام للمؤتمر، أنه ليس من السهل الخروج من هذا المأزق، ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نتجاوز هذه المرحلة من التشخيص المتسم بالنقد الذاتي والمناقشات بشأن النظام الداخلي، وأن نبدأ في مرحلة جديدة من التدابير العملية لتنشيط المؤتمر.

وفي هذا الصدد، نحن منفتحون على الإصلاحات الإجرائية؛ ولا نمانع في التناوب على الرئاسة مرتين في السنة. فالتناوب كل أربعة أسابيع - وأقول هذا من منطلق خبرتي الشخصية - يجعل من الصعب إنجاز أي عمل فعلي. وينبغي استعراض هذا الترتيب واتخاذ قرار سياسي بشأنه؛ ويمكن أيضاً النظر في ترتيبات أخرى. ونرحب بالنظر في برنامج عمل أوسع نطاقاً، والذي يجب أن يتضمن، في رأينا، المسائل الجوهرية الأربع الواردة في الوثيقة CD/1864 التي تحظى بتوافق الآراء. بيد أن التوافق السياسي في الآراء يتطلب كذلك توافقاً على الصعيد العملي، وإلا انعدمت الواقعية في العمل.

ونحن مستعدون كذلك لبحث إمكانية عدم تطبيق قاعدة توافق الآراء على المسائل الإجرائية. وهذا موضوع معقد، ولكن يتعين علينا أن نتصدى له. ونحن على استعداد للنظر في فكرة إنشاء فريق من الشخصيات البارزة وإقامة صلة مؤسسية بين المجلس الاستشاري والفريق، على النحو المقترح في تقرير المجلس الاستشاري في الوثيقة A/66/125. ولكننا نتفق مع البيان الذي أدلى به سفير الاتحاد الروسي في هذه القاعة. وأعتقد أن المسؤولية السياسية تقع على عاتقنا وعلى هذا المؤتمر في نهاية المطاف.

ونحن منفتحون أيضاً على توسيع العضوية، ونقدر في هذا الصدد مقترح الاتحاد الأوروبي بإدماج الدول المراقبة الحالية كأعضاء كاملي العضوية في المؤتمر. وقد لا يحل توسيع العضوية المشاكل الجوهرية على الأرجح، ولكن يتعين علينا أن نعترف بقدرته على تعزيز تمثيلنا، وهو أمر أساسي لعالمية هذه المؤسسة وشرعيتها السياسية. وهذه مسألة سياسية تتعلق باستمرارية المؤتمر.

ونرحب بأن يسعى المؤتمر للتوصل إلى ترتيبات محددة تمكنه من تلقي إسهامات من المنظمات غير الحكومية وتزيد من اتصالاته بمؤسسات البحث في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعكس الفقرة ٣١ (ج) من تقرير المجلس الاستشاري هذا القلق بصورة نراها أكثر طموحاً، بسبب إشارة المجلس إلى أن بإمكان المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تقديم إسهامات بشأن سبل التغلب على الجمود الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح وبشأن المضي نحو الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

كما أننا على استعداد للمضي قدماً بالمقترحات العملية والخيارات الواقعية بما يمكن المؤتمر وآلية نزع السلاح من العمل. وإذا لم ننجح في اتخاذ تدابير فعالة، ونخوض بدل ذلك لا إرادياً في البلاغة عن تنشيط المؤتمر، فإن حق الجمعية العامة - وأكرر، حقها - في أن تتخذ إجراءات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار سيُثار على الأرجح في نيويورك، وأشير هنا إلى العمل الرامي إلى التأثير بصورة حقيقية ومباشرة في دور المؤتمر وولايته.

إن فكرة الأمين العام المتمثلة في استكشاف إمكانية إجراء مفاوضات في إطار الجمعية العامة هي فكرة مثيرة للاهتمام، وهذا موضوع ينبغي لنا أن نتناوله بحس من المسؤولية السياسية. وإذا استمر جمودنا، سيكون من الصعب الطعن في شرعية القنوات الخارجية، وستكون هذه القنوات سياسية إذا لم يتمكن من أداء عملنا على الصعيد الداخلي. وتتخذ شيلي موقفاً منفتحاً ومرناً تجاه الخيارات التي من شأنها أن تمكننا من إحراز تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وليس في نيتنا أن نستبدل المؤتمر، ولكن يجب أن نكون واضحين أنه إذا بلغ الوضع مداه، فسنكون على استعداد للنظر في البدائل.

وسنحاول مساعدة المؤتمر على التجاوب مع العالم الحقيقي الذي يتسم، من الناحية الموضوعية، بالتباين في المصالح الوطنية، وبالتوزيع غير المتكافئ للقوة وللمصالح السياسية

والاستراتيجية. والمهم هو أن يعكس المؤتمر ويلي هذه المصالح، مصالح الجميع، بأفضل طريقة ممكنة. ويتطلب القيام بذلك اتباع طريقة جديدة للتفكير، وإجراء تغييرات بالتأكيد. ونقدم هذه المساهمات لأن سير العمل في النظام المتعدد الأطراف لزرع السلاح أمر حيوي لأمننا، بوصفنا بلداً صغيراً، ولكنه حيوي أيضاً للأمن الجماعي، ويجب أن نساعد على زيادة بناء الثقة بحيث يتمكن من تعزيز الأمن الجماعي.

السيد دريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشكركم على الطريقة التي تديرون بها مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكر السيد توكايف على الإفادة التي قدمها بشأن الاجتماع الذي عقد في نيويورك. ويتيح هذا الاجتماع فرصة طيبة لأعضاء المؤتمر للإعراب مرة أخرى عن أفكارهم ومواقفهم بشأن تنشيط المؤتمر، وهو موضوع ساخن في الوقت الحاضر في كل من نيويورك وجنيف. وكما قلنا مراراً، يحتاج المؤتمر، شأنه شأن أي هيئة دولية، إلى التقسيم والتقدير بصورة منتظمة. وينبغي للدول الأعضاء ذاتها أن تتعهد هذا التقييم لكي يكون نزيهاً وشفافاً وشاملاً بما يفرضي إلى تحقيق هدف تعزيز المؤتمر. ولا يمكن للتشخيص العاطفي الذي يخالطه الشك والمبالغة والتشاؤم والأحكام المسبقة، إلا أن يؤدي إلى تفاقم الحالة بتقويض مصداقية المؤتمر بدون توفير بديل معقول.

فمؤتمر نزع السلاح هيئة معروفة جداً في مجال دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهو يتمتع بسجل جيد من الإنجازات التي تحققت في مجال الصكوك الملزمة قانوناً التي تشكل حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار. وإذا كان هذا النظام مهم بالنسبة إلينا، واعتقادي أنه كذلك، فعلياً أن نحترم الهيئة المسؤولة عن إنتاج الأساس الذي يقوم عليه هذا النظام.

إن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، لا يزال مؤتمر نزع السلاح الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح. لذلك نعلق أهمية كبيرة على هذا الوضع الفريد للمؤتمر وندعم كل التدابير التي تعزز مصداقيته وحسن أدائه. ونعتقد أن المسؤولية عن احترام مصداقية المؤتمر لا تزال تناط أولاً وقبل كل شيء بأمانة المؤتمر بوصفها الجهة الراعية لهذه الهيئة. ونرى أن الاقتراح المتطرف الداعي إلى التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج المؤتمر غير مجد وغير مقبول.

ونعتقد أن النهوض بأعمال المؤتمر لا يمكن أن يتحقق عن طريق تغيير طريقة أو شكل النظام الداخلي، ولا بتغيير تفسيرنا لمواده. والجدير بالذكر أن جميع المعاهدات القائمة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح قد تم التفاوض بشأنها في المؤتمر في إطار النظام الداخلي ذاته، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الطبيعة الحساسة للمسائل ذات الصلة بأمن الدول ونزع السلاح تلزمنا باعتماد قواعد مماثلة في التفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لزرع السلاح في المحافل الأخرى.

وينبغي أن نتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة وأن نتوخى الحذر في المبادرات العاطفية التي تحيد بنا عن الزخم الذي تولد مؤخراً إلى تغيير تجميلي في الشكل والإجراءات دون معالجة الجوهر. ويمكن لب مشكلة ركود المؤتمر خلال العقد الماضي في الافتقار إلى الإرادة السياسية من أجل تهيئة بيئة سياسية مواتية للنظر في المصالح الأمنية لجميع الدول، والافتقار إلى الإرادة السياسية من أجل القضاء على الخطر المشترك الذي تشكله الأسلحة النووية على المجتمع الدولي، والجمود في تغيير المواقف الأنانية نحو نهج نبيل للأمن الجماعي.

والمقاومة المستمرة للأداء النشط للمؤتمر من خلال بدء مفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية تنبع أساساً من حقيقة أن المؤتمر لم يكلف بالإبقاء على الوضع القائم. وهو مكلف في واقع الأمر بالتفاوض بشأن معاهدة متعددة الأطراف لترع السلاح، وبالتالي بتغيير الوضع القائم. وإذا أوفى المؤتمر بولايته الحقيقية عن طريق التفاوض بشأن إبرام معاهدة تحظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها واستخدامها، يتغير الوضع الراهن ويُجرّد أولئك الذين لديهم الامتياز الخاص "بالحيازة" من هذا الامتياز.

وتتمثل المهمة الرئيسية للمؤتمر في التفاوض بشأن نزع السلاح. ومع مراعاة وجود اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، لا يزال نزع السلاح النووي يشكل الأولوية الرئيسية الوحيدة في أعمال المؤتمر. ويهدف جدول أعمال المؤتمر إلى المساعدة على بدء التفاوض بشأن صك دولي متضافر ومتربط لترع السلاح النووي. وبالتالي، فإن المؤتمر ليس مكان مناقشة مسألة واحدة. والافتقار إلى التوافق في الآراء على نطاق التفاوض بشأن مسألة واحدة لا يحول دون بدء الوفود التفاوض بشأن مسائل أخرى. بل على العكس من ذلك، فنحن نرى أن الصعوبات التي تواجه المؤتمر تنبع من رفض بعض البلدان تناول نزع السلاح النووي بجدية.

ونعتقد أن آلية نزع السلاح اليوم بحاجة ماسة إلى الشروع في وقت مبكر في المفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن وضع برنامج تدريجي لإزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية للأسلحة النووية. وستحظر هذه الاتفاقية حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتكديسها ونقلها واستخدامها، بما يؤدي إلى تدميرها في نهاية المطاف. وإذا بدأنا هذه المفاوضات في المؤتمر، فسوف نكون في وضع يسمح لنا بمعالجة جميع القضايا الجوهرية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر بطريقة شاملة ومتوازنة. وسيتناول ذلك، بطبيعة الحال، المواد الانشطارية من جميع جوانبها وعلى نحو شامل. وسيعالج الحق المشروع للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الضمانات الأمنية، وكذلك منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويتيح ذلك هيكلًا عامًا واسع النطاق يحافظ بصورة متسقة على أمن جميع الدول بتفادي النهج الحالي المجزأ والمفكك وغير المكلف بالنسبة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونؤيد الدعوة في وقت مبكر إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح لمعالجة التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على أن أي عمل يتعلق بتطوير مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يقوم به المؤتمر نفسه. ولذلك نؤيد نهج التقييم الذاتي الذي سيكون شاملاً وموجهاً من الدول الأعضاء، والذي يتعين أن يعزز الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي وإلى تحسين دور المؤتمر وعمله في هذا الصدد، حسب التكاليف الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. والفكرة القائلة بوجود الحد من التمويل اللازم للمؤتمر أو التقليل منه تبدو مبادرة عاطفية غير واقعية وغير مفيدة على الإطلاق. وتطبيق هذا المنطق القائم على الصلة بين الميزانية والأنشطة أو الإنتاجية قد يشكل سابقة لإغلاق العديد من المنظمات المتعددة الأطراف مستقبلاً من تلك التي تواجه جموداً، مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وأخيراً وليس آخراً، فإن مؤتمر نزع السلاح منظمة مستقلة تتمتع بنظام داخلي خاص بها، وليس هيئة فرعية تابعة للأمم المتحدة. وبالتالي فإن أي توصية صادرة عن الجمعية العامة إلى المؤتمر ستكون ذات طابع استشاري، وسيكون بإمكان المؤتمر أن يتخذ قراراته بنفسه وفقاً لنظامه الداخلي.

السيد محمد بكري (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): استحووا لي أولاً أن أعرب من خلالكم، سيدي الرئيس، عن تقدير ماليزيا ودعمها للأمين العام للأمم المتحدة على عقده الجلسة العامة للجمعية العامة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ لتابعة الاجتماع الرفيع المستوى الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ حول إعادة تنشيط عمل المؤتمر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتقدر ماليزيا أيضاً تقدير المناقشات والأفكار الثرية التي انبثقت عن الجلسات العامة. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد توكايف، على أفكاره القيمة والهامة بشأن المناقشة التي عقدها الجمعية العامة.

وتسلم ماليزيا بأن المؤتمر يمر الآن بوضع صعب وبأن التحديات التي تواجهه هائلة، لكننا مع ذلك لم نخسر كل شيء. فنحن لم نستكشف جميع السبل المتاحة لدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام. ولذلك تكرر ماليزيا دعمها لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تكرر لنزع السلاح وتشكيل فريق من الشخصيات البارزة لوضع توصيات عن سبل إعادة تنشيط آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن ماليزيا مستعدة لدراسة أية أفكار ممكنة تطرح على الطاولة.

وتود ماليزيا أن تؤكد من جديد أن هدفنا النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية، وهو هدف نعتقد أننا نتقاسمه جميعاً. وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد على ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن هناك التزاماً قائماً بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه والوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ومتابعة لما قاله سفير فرنسا الموقر، تتطلع ماليزيا، بوصفها إحدى الدول الآسيوية الأعضاء، إلى المشاورات المقبلة مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتأمل بأن تكون هذه المشاورات مثمرة.

السيدة راحاميموف - هونيغ (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدم التعازي إلى زملائنا النرويجيين على الحسائر المأساوية في الأرواح فضلاً عن تعازينا لنائب الأمين العام للمؤتمر على وفاة والده. أود أيضاً أن أهنيئ السفيرة أدامسون على ترقيتها وأعرب عن ارتياحنا لمواصلة الاستفادة من حكمتها وخبرتها وفصاحتها.

وننتهز هذه الفرصة للإدلاء ببيان كان قد أُعدّ للجلسة غير الرسمية مع المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح في ٣٠ حزيران/يونيه، أي قبل العطلة بقليل، وهو بيان لم نعط للأسف فرصة الإدلاء به. ومراعاة لضيق الوقت، وإظهاراً للكياسة تجاه الدول الأعضاء الأخرى في المؤتمر، سنختصر بياننا ونحذف الكلمات التي أعدناها للترحيب بالممثل السامي لشؤون نزع السلاح وبرئيس وأعضاء المجلس الاستشاري.

ولا جدال في ضرورة إعادة تنشيط عمل المؤتمر. فالمأزق المستمر الذي يواجه المؤتمر يتطلب من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز العمل الموضوعي. وفي هذا الصدد، ترى إسرائيل أن المؤتمر يحتاج منذ وقت طويل إلى نظرة واضحة ومحدثة ومتفق عليها. وفي الظروف الجغرافية - السياسية الراهنة، لن يساعدنا إفراغ مواقفنا المعروفة جيداً في قوالب جديدة في تقريرنا من الوفاء بولايتنا الهامة. وتحتاج الدول الأعضاء إلى النظر في سبل جديدة لإعادة تنشيط عمل المؤتمر.

ومن بين هذه السبل عدم التركيز فقط على المسائل الأساسية الأربع لجدول الأعمال كما لو كانت خارطة الطريق الممكنة الوحيدة لعمل المؤتمر في هذا الوقت بالتحديد، رغم أن المجتمع الدولي ينظر إلى هذه المسائل بوصفها علة وجود المؤتمر.

فالمفاوضات الموضوعية حول المسائل ذات القيمة الحقيقية للسلم والأمن الدوليين يمكن إجراؤها رغم استمرار المأزق بشأن المسائل الأساسية الأربعة. ويمكن إيجاد صيغة يُتفق عليها، تقر من جهة بأهمية المسائل الأساسية الأربع واستمرار صلاحياتها، وتركز من جهة أخرى على الحاجة الأساسية إلى إحراز تقدم في عمل المؤتمر. وترى إسرائيل أن حظر نقل الأسلحة إلى الإرهابيين فضلاً عن ضرورة الرد بشكل فعال على التهديد الذي تمثله المنظومات الدفاعية الجوية المحمولة يمكن أن يشكل جزءاً من المواضيع المحتملة تحت البند ٧ من جدول الأعمال "الشفافية في مسألة التسليح". ونحن على ثقة أنه إذا توقفت الدول الأعضاء في المؤتمر عن التركيز فقط على المسائل الأساسية الأربع، فإنها تستطيع إيجاد مسائل يمكن أن تسهم واقعياً في النهوض بالسلم والاستقرار. ويمكن بل وينبغي التوصل إلى رؤية مشتركة لا تركز فقط على المسائل الأساسية الأربع.

ولا تزال إسرائيل مقتنعة بأن للمؤتمر دوراً هاماً يواصل أدائه في مجال تحديد الأسلحة، بوصفه منتدى للتفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في هذا المجال. واستخدام عبارة "الوحيد" ليس تغاضياً عن المتنديات التفاوضية الأخرى التي تُعنى بمواضيع تحديد الأسلحة/نزع السلاح ولا تجاهلاً لها. إنما يشير هذا الاستخدام إلى فريدة هذا المنتدى ويعكس موقفنا الثابت

بأن المبادرات التفاوضية المستقلة التي تشرك البلدان ذات الأفكار المتشابهة وتسعى إلى التغلب على تعقيدات المفاوضات المتعددة الأطراف من خلال حصر المفاوضات في مجموعة من البلدان لا تمثل الطيف الكامل للآراء والمصالح، لن تكون قادرة على بلوغ المكانة والمرجعية نفسها. وستظل أهمية هذه المبادرات محل خلاف بسبب النقص في عضويتها.

ورغم أن هذه المبادرات قد تؤدي إلى نتائج أسرع، فإننا لا نستطيع تجاهل قيمتها الواقعية ولا بد أن نتساءل عما إذا كانت تعزز فعلياً جدول الأعمال العالمي لتحديد الأسلحة ونزعها. ولم ينجح اللجوء إلى هذه الممارسات في الدوائر التقليدية، في الماضي وحتى الآن، في إشراك أكثر الأطراف أهمية في مساعيها. ولا تزال هذه الأطراف خارج هذه المبادرات. ولا بد أن نتساءل عما إذا كانت للدوائر غير التقليدية حظوظ أكبر في هذا المجال.

ونشجع المجلس الاستشاري على أن يراعي في إعداداته للتوصيات التي سيرفعها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ضرورة عدم تقويض المؤتمر. فهذه الهيئة ذات العضوية الفريدة، وبظامها الداخلي الحالي، بما في ذلك قاعدة التوافق في الآراء، أدت دوراً حيوياً في تعزيز جدول أعمال نزع السلاح في الماضي، وما زلنا على قناعة بأن بإمكانها تقديم المزيد من الإسهامات في المستقبل. وينبغي إيجاد حلول للمأزق المؤتمر من داخله بهدف تعزيزه وإعادة إحيائه.

السيد كومبرينك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بهذه الفرصة لتبادل مرة أخرى الآراء حول التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، وهي تحديات حالت دون تحقيق المؤسسات المتعددة الأطراف المعنية في مجال نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، أي تقدم جوهرية في المسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً على السلم والأمن الدوليين. وخلال المناقشة التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٧ تموز/يوليه، أشار وفد بلدي إلى الإنجازات التي حققها المؤتمر والهيئات التي سبقته في الماضي، وهي إنجازات توضح الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الهيئة في التفاوض بشأن صكوك متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ونعرب عن خيبة أملنا من أن هذه المؤسسة فشلت خلال سنوات عديدة في الوفاء بولايتها المستمدة من الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونشير أيضاً إلى أنه نتيجة المأزق المستمر، بدأ كثيرون بالتشكيك في أهمية المؤتمر وفي قيمة الاستمرار في المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف في مجال نزع السلاح.

وبالمثل، أعربنا عن خيبة أملنا من أن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها هيئة تداولية في مجال نزع السلاح وهيئة فرعية من هيئات الجمعيات العامة، لا تفي أيضاً بولايتها وفشلت مرة أخرى هذه السنة في رفع أية توصيات عملية. ولا يزال نزع السلاح النووي أولى أولوياتنا. وهي أولوية يتقاسمها جميع أعضاء حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٢١، والأغلبية العظمى من أعضاء المؤتمر والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جميع المناطق الإقليمية. فنحن لا نتقاسم الشواغل نفسها فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية المستمر عمودياً وأفقياً، بل إن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يسهم في انعدام الأمن العالمي.

علاوة على ذلك، توضح الكوارث الإنسانية التي يمكن أن تنتج عن استخدام الأسلحة النووية الخطر الكبير الذي تشكله على الإنسانية. وما دامت هذه الأسلحة موجودة، لن يشعر أي منا بأمن حقيقي. وحده القضاء التام على جميع الأسلحة النووية والتأكد من أنها لن تنتج أبداً مرة أخرى يمكن أن يشكل الضمانات اللازمة بعدم استخدامها.

ولهذا السبب، دافعت جنوب أفريقيا باستمرار عن نهج منتظم وتدرجي نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن تحقيق تقدم مستمر لا رجعة فيه في نزع السلاح النووي وما يتصل به من تدابير لتحديد الأسلحة النووية يظل أمراً أساسياً في تعزيز عدم الانتشار النووي. ونرى أن عدم تحقيق تقدم فعلي نحو نزع السلاح النووي أضعف نظام عدم الانتشار العالمي.

ورغم أن نزع السلاح النووي كان موضوع القرار الأول الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٤٦ وكان البند الأول على جدول أعمال المؤتمر منذ إنشائه، وعلى الرغم من المطالبة المستمرة من جانب الأغلبية الساحقة لأعضاء المؤتمر بإنشاء هيئة فرعية تُعنى بموضوع نزع السلاح النووي، لم يتحقق ذلك بعد، وهذا أمر مريب بالنظر إلى أن جميع أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزمت بذلك في خطة العمل التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ولذلك يكرر وفد بلدي دعوته المؤتمر إلى إنشاء هيئة فرعية تُعنى بموضوع نزع السلاح النووي.

وبما أن جنوب أفريقيا تؤيد النهج المنظم والتدرجي في تحقيق نزع السلاح النووي، فإن وفد بلدي يؤيد أيضاً البدء في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وتحقيق هدي عدم الانتشار ونزع السلاح على السواء. ولا يؤيد وفد بلدي الرأي القائل بأن معاهدة للمواد الانشطارية هي البند الوحيد الجاهز للمفاوضات. فنظراً لطبيعة مؤتمر نزع السلاح كمحفل تفاوضي، نعتقد أن المؤتمر يستطيع التفاوض بشأن أية مسألة مدرجة في جدول أعماله، رغم أننا نقر بأن الانتهاء من أي ترتيبات ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي في المستقبل القريب ربما يكون أمراً مرجحاً بشأن قضايا معينة أكثر من غيرها. ومع أننا قد لا نتفق جميعاً بشأن تحديد المسائل الجاهزة أو غير الجاهزة لإبرام اتفاق، ينبغي ألا يمنعنا ذلك من التناول الموضوعي للمسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

والسؤال الذي يواجهنا اليوم هو ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح يستطيع أن يرقى إلى مستوى توقعاتنا أو ما إذا كان ينبغي استكشاف خيارات أخرى قابلة للتطبيق في إطار الأمم المتحدة من أجل المضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، في جهد يرمي إلى إعادة إحياء العمل الذي كان ينبغي أن تضطلع به هذه الهيئة.

وفي حين أن البعض يعزي عدم تحقيق نتائج ملموسة في مؤتمر نزع السلاح إلى نظامه الداخلي فقط، فإن وفد بلدي يعتقد أن مقاومة البعض للسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه والوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، تشكل العقبة الأكبر أمام المجتمع الدولي.

ويود الكثيرون منا رؤية مؤتمر نزع السلاح يتبوأ مكانه الصحيح. لكن فشله المستمر في بدء العمل الموضوعي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية يجعل من غير الممكن تجاهل التحديات الحالية. وسنظل مستعدين للنظر في أية مقترحات تساعد في الخروج من المأزق، وتتيح للمؤتمر الوفاء بولايته، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح. وإذا استمر إخفاق المؤتمر في تنفيذ ولايته، ستحتفي أسباب عدم النظر في خيارات أخرى للمضي قدماً في العمل المهم الذي عُهد به إلى هذه الهيئة.

وفي الختام، تبقى جنوب أفريقيا ملتزمة بنظام دولي يستند إلى قواعد. ولذلك سندرس أية إجراءات ممكنة أخرى تهدف إلى تعزيز الحوكمة المتعددة الأطراف في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، سندرس أي خيارات للمضي قدماً في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بهدف تحقيق هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

السيد أكروم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازينا إلى نائب الأمين العام للمؤتمر على وفاة والده. وأود أيضاً أن أرحب بسفير ميانمار لدى المؤتمر.

ونقدر خطواتكم المتمثلة في الدعوة إلى هذا الاجتماع الهام لمناقشة نتائج دورة الجمعية العامة المتعلقة بإعادة إحياء المؤتمر. وفي هذا السياق، فإن البيان الذي قدمه للتو الأمين العام للمؤتمر، السيد توكايف، مفيد وبنّاء للغاية ويستحق منا أقصى قدر من الاهتمام.

وتعرب باكستان عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لإعادة إحياء عمل مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح الدولية. ونلاحظ، على وجه الخصوص، الإشارة في البيان الذي ألقاه في نيويورك - أقتبس: "ما هو مطلوب أكثر من أي شيء هو قدر أكبر من المواءمة بين أولويات السياسة العامة وأهداف نزع السلاح المتعددة الأطراف". وهذا، برأينا، لب الموضوع، لأن الأولويات السياسية لبعض البلدان تتعارض مع أهداف الآلية الدولية لنزع السلاح.

ونعتقد أيضاً أن التحديات التي تواجهنا لا تتعلق فقط بمؤتمر نزع السلاح بل تتعداه لتشمل كل الآلية الدولية لنزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. ويشمل ذلك، بالإضافة إلى المؤتمر، اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح.

وفي نيويورك، أكدت باكستان كلياً البيان الصادر عن بلدان عدم الانحياز، المجموعة الأكبر في الأمم المتحدة والتي تضم ١١٨ دولة. وقد أيدنا، على وجه الخصوص، التشديد في هذا البيان على الحاجة إلى بدء وعقد مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي ومباشرتها على سبيل الأولوية. ومن منظور باكستان، كان بيان بلدان عدم الانحياز مهماً للغاية أيضاً، خصوصاً تشديده في الفقرة ١٠ - أقتبس: "ويتوقف تعزيز عمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على تهيئة بيئة سياسية ملائمة، ومراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول، بدلاً من تغيير النظام الداخلي". وفي المؤتمر نفسه، تكلمت مجموعة الـ ٢١، أكبر مجموعة في هذه الهيئة، فأعطت رأياً مشابهاً شددت فيه على نزع السلاح النووي وأولويته.

وقد تمثل الهدف الأساسي من إنشاء مؤتمر نزع السلاح، بحسب التكاليف الصادر عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، في التفاوض على معاهدة تتعلق بنزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، من المؤسف أنه لم يتحقق أي تقدم خلال السنوات الـ ٣٢ الماضية. وقد شدد أيضاً الأمين العام في الخطاب الهام جداً الذي ألقاه عام ٢٠٠٨، وطرح فيه خطة عمله، على الحاجة إلى نزع السلاح النووي، واقترح، كخطوة أولى، أن تفي جميع الدول، خصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالتزامها المتعلق بالشروع في مفاوضات بشأن وضع تدابير فعالة تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى الفشل في تحقيق تقدم بشأن نزع السلاح النووي، أخفق المؤتمر في تحقيق تقدم في أية مسألة أخرى على جدول أعماله خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وبالتالي فإنه من الغريب أن يبدأ السعي لإيجاد بدائل مع التطورات التي حدثت في السنتين الماضيتين فقط وأن هذا السعي يتركز فقط على مسألة واحدة.

ولإجراء تقييم واضح لأسباب الجمود الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، لا بد من الاعتراف ببعض الحقائق الأساسية. أول هذه الحقائق أن شلل مؤتمر نزع السلاح هو انعكاس للتحديات السياسية السائدة في العالم، حيث إن المؤتمر لا يعمل في فراغ. والحقيقة الثانية أنه لا يمكن التفاوض بشأن أية معاهدة في المؤتمر، وحتى خارج المؤتمر، تتعارض مع المصالح الأمنية لأية دول مشاركة. ثالثاً، لا يمكن أن يُعزى عدم إحراز تقدم في المؤتمر إلى نظامه الداخلي، لأن المؤتمر نجح، في ظل هذا النظام الداخلي نفسه، في إبرام صكوك دولية لنزع السلاح، كاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤكد هذه النقاط الحاجة إلى الاعتراف بالأسباب الحقيقية لتعطل المؤتمر. فنحن نرى أن أسباب التعطل تكمن في حقائق العالم خارج المؤتمر. فنحن لا نستطيع العمل دوماً في الفراغ؛ وعلينا أن نعترف بهذه الحقائق. وهذه الحقائق، في منظورنا، هي السياسات التمييزية التي تنتهجها بعض الدول الكبرى في موضوع التعاون النووي والتي أدت إلى حالات انعدام الأمن واختلال التوازنات. ولهذه الأسباب، اضطرت باكستان إلى اتخاذ موقف معارض لهذا النوع من الاستثنائية والانتقائية والتمييز في المجال النووي.

فقد حان الوقت لاعتماد نهج موضوعي لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشعر أنه لا بد من اتخاذ الخطوات التالية. أولاً، جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، وخصوصاً المسائل الأساسية الأربع، تحتاج إلى معالجة متساوية ومتوازنة. وعدم إحراز تقدم بشأن واحدة من المسائل، بسبب الشواغل الأمنية لدى بعض الدول، ينبغي ألا يؤدي إلى جمود في المؤتمر، حيث يمكن وينبغي تناول مسائل أخرى مدرجة في جدول الأعمال والنظر فيها. ثانياً، نرى أن نزع الأسلحة النووية يظل المسألة الأطول أمداً في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، وأن هذه المسألة ينبغي إعطاؤها الأولوية. ونعتقد، ثالثاً، أن إبرام اتفاق دولي حول ضمانات الأمن السلبية هو موضوع بات جاهزاً للمفاوضات بشكل بارز، لأن هذه الضمانات لا تقوض برأينا المصالح الأمنية لأية دولة حائزة للأسلحة النووية. والواقع أن جميع

هذه الدول قطعت على نفسها التزامات من جانب واحد في هذا الصدد، ولذلك لن تكون هناك مشكلة في تحويل هذه الالتزامات الأحادية بشأن ضمانات الأمن السلبية إلى تفاهات ثنائية ومتعددة الأطراف. رابعاً، يتعين على المؤتمر أن يراعي المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان من أجل تحقيق تقدم. خامساً، نحتاج إلى وضع حد للمعايير المزدوجة والانتقائية والتمييز في تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح. سادساً، نعتقد أنه من أجل معالجة العوامل التي تعطل المؤتمر، إذا جاز التعبير، فإن الوقت قد حان لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لترع السلاح للنظر في الآلية الدولية الكاملة لترع السلاح وإيجاد سبل لإعادة إحياء هذه الآلية.

وكما نعلم جميعاً، لا يضم جدول أعمال المؤتمر مسألة واحدة فقط. بل هو في الواقع يضم، برأينا، أربع مسائل أساسية إضافة إلى المسائل الأخرى، ومن الواضح أنه لا يوجد اتفاق حول تحديد المسائل الجاهزة أو غير الجاهزة للمفاوضات. وكما قلت، نعتقد أكبر مجموعة من البلدان في هذا المؤتمر أن موضوع نزع السلاح النووي بات جاهزاً للمفاوضات. وبالتالي فإن المأزق الذي تواجهه هذه الهيئة لا ينتج عن تعطيل دولة واحدة للتقدم باعتراضها على التفاوض حول مسألة بعينها.

ولأننا لم نتمكن من تحقيق تقدم بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع، فمن الواضح أن ثمة دولاً أخرى لا تؤيد التفاوض على المسائل الثلاث الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا. ولذلك عندما نسمع أن هناك دولة واحدة فقط - ولا يخفى علي من هي الدولة المقصودة - فنحن نصاب بالذهول لأن عدة دول تحول دون التقدم في هذا المؤتمر لأنها ليست مستعدة للاتفاق على العناصر أو البنود الأخرى على جدول أعمال المؤتمر.

وأود أن أختتم بما بدأت به - أي الترحيب بالتعليقات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مؤتمر نزع السلاح. وأعتقد أنه قدم مقترحات وتعليقات مفيدة للغاية، وأظن أيضاً أن سفير كولومبيا قدم اقتراحاً مفيداً للغاية مفاده أن نناقش هذه المسائل المعروضة علينا بشكل غير رسمي بدلاً من تركها للجمعية العامة أو اللجنة الأولى. ومع أن هاتين الهيئتين يحق لهما بالطبع الشروع في هذه المناقشات، فعلى المؤتمر نفسه بالتأكيد أن يشرع في هذه المناقشات أيضاً. لذلك، أود أن أؤيد الرأي القائل بضرورة أن ينخرط المؤتمر بشكل رسمي أو غير رسمي في هذه المناقشات، كي نتمكن من عقد حوار أكثر موضوعية وواقعية.

السيد سترومو (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادي ذي بدء، أن أعرب عن دعم وفد بلدي لرئاستكم وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ثم اسمحوا لي، باسم حكومة بلدي، أن أعرب عن امتناني لكل من قدم تعازيه وتأييده وتعاطفه هنا اليوم، ومن جميع أنحاء العالم، منذ ٢٢ تموز/يوليه. فالأعمال الإرهابية الرهيبة والوحشية التي حدثت في النرويج مأساة وطنية. وهي أيضاً هجمات تستهدف آدميتنا وقيمنا الأساسية أي: الانفتاح والإدماج والمشاركة والديمقراطية. بيد أننا نؤكد لكم أن هذه الهجمات لن تغير سياساتنا ولا طبيعة ديمقراطيتنا. وستواصل النرويج التزامها بالقيم التي نؤمن بها وستواصل تعزيز هذه القيم على الصعيد الدولي.

وما دمت أخذت الكلمة، اسمحو لي أن أدلي ببعض النقاط حول المناقشة التي أجريناها اليوم، وهي نقاط جرى تناولها خلال المناقشة التي عُقدت في نيويورك في ٢٧ تموز/يوليه. فلا داعي لأن نخفي الإحباط الشديد الذي تشعر به النرويج بسبب الجمود الذي يعاني منه المؤتمر منذ أكثر من عقد من الزمن، وليس فقط الجمود الحاصل منذ السنة الماضية. فقد باتت لدينا شكوك حول قدرة المؤتمر كمؤسسة على معالجة مسائل نزع السلاح وفقاً لولايته. بل نزعم بصراحة أن المؤتمر معطل في أداء ولايته. وهو يحتاج إلى إصلاح نفسه. فقاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تطبق على المسائل الإجرائية؛ والعضوية ينبغي أن تكون جامعة؛ كما ينبغي للمجتمع المدني أن يؤدي دوراً نشطاً فيه؛ وينبغي إيجاد سبل لتعزيز التعاون الأقاليمي. والسؤال هنا هو ما إذا كان المؤتمر قادراً على إصلاح نفسه. ونحن نشك في ذلك لأن المفهوم الواسع لقاعدة توافق الآراء ستستمر، على ما يبدو، في عرقلة أية محاولة لإعادة تنشيط المؤتمر.

وبالتالي، ينبغي أن ننظر في استراتيجيات بديلة نحو نزع السلاح. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى حقيقة مفادها أن نزع السلاح النووي هو مسألة إنسانية ينبغي تناولها باسم الشعوب لا باسم الدول. فالأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة المخترعة وحشية وعشوائية وإفراطاً في التدمير. ولذلك، نرى أننا بحاجة إلى وضع المطلب الإنساني في صميم أعمالنا، ونعتقد أن علينا تعلم الكثير من عمليات نزع السلاح الأخرى التي تمت في الآونة الأخيرة وتمخضت عن نتائج ناجحة.

ونحن نحتاج، على نحو عاجل، إلى تناول مسألة نزع السلاح النووي، وإذا استمر عجز المؤتمر عن الرقي إلى مستوى التوقعات، سنحتاج بالتالي إلى إيجاد سبل أخرى في سعينا نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن نتناول مناقشة اللجنة الأولى من هذا المنطلق، بحيث نبذل أقصى جهودنا لتفادي فشل آخر عام ٢٠١٢.

السيدة خاكيث واكوخا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بالمثل الدائم الجديد لميامار وأهنئ المثلة الدائمة للمملكة المتحدة على توليها لمنصبها الجديد.

وأود أيضاً من خلالكم، سيدي الرئيس، أن أعبر مرة أخرى لأصدقائنا وحلفائنا في وفد النرويج، باسم شعب وحكومة المكسيك، عن تعاطفنا العميق معهم في المأساة التي عانى منها بلدهم. ونحن على ثقة بأن النرويج، ذلك البلد الملتزم بأعظم القضايا الإنسانية، سيخرج من هذه العاصفة بكرامة.

ويود وفد المكسيك أيضاً أن يعرب عن تعاطفه وتضامنه مع نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على وفاة والده.

وترحب المكسيك بالاهتمام الذي يوليه الأمين العام للأمم المتحدة بدفع المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح قدماً، لا سيما من خلال عقد الاجتماع الرفيع المستوى عام ٢٠١٠ والاجتماع الذي عُقد الأسبوع الماضي في نيويورك. ونحن ممتنون للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح لما قدمه من معلومات حول هذه المناقشة التي توضح، برأينا، مرة أخرى، التفسيرات المختلفة لتعطل آلية نزع السلاح، خصوصاً مؤتمر نزع السلاح. ولكن بغض النظر عن التشخيص المبالغ فيه الذي أدلى به سفير كولومبيا، تبين هذه المناقشة الاهتمام الكبير للمجتمع الدولي بهذا الموضوع الذي يهم كل شخص، بالنظر إلى أنه يمس الأمن الجماعي وبقاء البشرية نفسها.

وتعرض الوثيقة CD/1931 التي قدمها وفد كولومبيا قبل بضعة أسابيع، على أساس الآراء التي جرى تبادلها خلال الاجتماع غير الرسمي لمؤتمر نزع السلاح، لمحة عامة عن هذه التفسيرات المختلفة وعن الأهمية والأولوية التي نوليها، نحن الوفود، للوضع الحالي الذي يصيب آلية نزع السلاح. وقد وجهنا الدعوة إلى الجمعية العامة للنظر في هذه الوثيقة، وأود أن أوضح ما هو بديهي بالنسبة لوفد المكسيك أي: إن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذكرت في الجمعية العامة أن مصالح المجتمع برمته لا يمكن حمايتها في ظل الوضع الحالي لآلية نزع السلاح.

وتأسف المكسيك أنه على الرغم من أن مؤتمر نزع السلاح أمضى أكثر وقته في السنوات الأخيرة في تحليل أولوياته، لا سيما نظامه الداخلي، فإنه لم يكن قادراً على تنفيذ ولايته خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وأكثر ما يُؤسف له أن المؤتمر لم يكن قادراً على القيام بعمله الموضوعي على أي بند - وأكرر أي بند - من بنود جدول أعماله، خصوصاً البند الأهم بالنسبة للمكسيك وهو نزع السلاح النووي.

وقد أيدت المكسيك لعقود من الزمن ودون شروط مؤتمر نزع السلاح والهيئات التي سبقتها، لأنها أنشئت لتحقيق هدف توليه المكسيك أعلى أولوية، وهو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولذلك نرى أنه ليس هناك ما يبرر استمرار تعطل محفل يفترض أن يبرم اتفاقات تفضي إلى صكوك ملزمة قانوناً في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ويدفع بعض الوفود بأن هذا التعطل ليس جديداً بل تسمي ذلك الركود السائد "طبيعياً"، لأن عوامل خارجية وانعداماً في الإرادة السياسية يمنعنا من التفاوض على اتفاقات بشأن نزع السلاح. وبعبارة أخرى، تعتقد هذه الوفود وتؤكد من جديد أن المؤتمر، ببساطة، ضحية لظروف خارجية. ولا توافق المكسيك على هذا الرأي؛ بل على العكس، نحن نحث أعضاء المؤتمر على أن يسألوا أنفسهم بصدق عما إذا كان المؤتمر قادراً، في ظروف دولية مثالية، على استنهاض عمليات مثمرة لصنع القرار وعلى تعزيز الإرادة السياسية.

وتكرر المكسيك أن الإرادة السياسية ليست عفوية؛ بل ينبغي تعزيزها. ونعتقد أن سبب تعطل آلية نزع السلاح، وخصوصاً تعطل المؤتمر، قد يرجع إلى عدم قدرته على تلبية

مصالح أعضائه بشكل فعال لأنه أنشئ في ظل واقع معين وفي ظل مجموعة من علاقات القوة الدولية التي لم تعد موجودة الآن، أي العلاقات التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة، وليس واقع تعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين.

ونرى أن أساليب العمل، خصوصاً أساليب عمل المؤتمر، تلائم واقع عالم لم يعد موجوداً الآن، وهي أساليب تعيق اتخاذ القرارات في المؤتمر حالياً. ومن الأمثلة على ذلك التناوب الشهري للرئاسة الذي يجعل الاستمرارية مستحيلة؛ والمجال الضيق الممنوح للرؤساء في البحث عن حلول مبتكرة أو الشروع في حشد التأييد؛ والحاجة إلى اعتماد جدول أعمال وبرنامج عمل في الأسابيع القليلة الأولى من كل دورة سنوية؛ واستمرار الاجتماعات حتى وإن كنا نعلم جميعاً أن اعتماد برنامج عمل موضوعي أمر غير محتمل، وبالتالي تضييع الموارد البشرية وربما المالية. وتشمل الجوانب القديمة الأخرى تشكيلة المجموعات الإقليمية، وتشكيلة المؤتمر نفسه، وعدم وجود أي مشاركة تفاعلية من جانب المجتمع المدني رغم السماح له بالمشاركة في محافل أخرى.

وأود أيضاً أن أؤكد أن إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء، التي فسرت على نحو صارم بأنها إجماع مطلق على المسائل الإجرائية والموضوعية على السواء، تساوي فعلياً ممارسة لحق النقض، وهذا يعني أن أعضاء المؤتمر الـ ٦٥ يستطيعون إعاقه بدء المفاوضات.

ومنذ أكثر من ١٥ سنة، أعاق اعتراض أقلية من الدول على بدء المفاوضات في المؤتمر تكون إرادة سياسية، وهو يعيق الآن عمليات اتخاذ القرار. ونذكر بأن التوصل إلى اتفاق هو امتياز لا يمكن تحقيقه دائماً في المفاوضات. ففي المؤتمر، يطالب الأعضاء بضرورة وجود اتفاق قبل بدء المفاوضات، في حين أن التفاوض هو واجب المؤتمر وولايته، وليس امتيازاً. فأساليب العمل هذه كانت مفيدة وأنتجت اتفاقات ذات أهمية كبيرة للمجتمع الدولي في سياق مختلف عن السياق الذي نعيش فيه الآن والذي باتت فيه للهيئات الدولية محفزات أخرى.

وليس للمؤتمر حياة مستقلة، ولن يتوصل إلى توافق في الآراء من تلقاء نفسه، ولن ينظم نفسه أو يغير نفسه كما لو كان هيئة تتصرف باستقلالية عن قرارات دوله الأعضاء. ونحن الدول الأعضاء لدينا أولاً مسؤولية ضمان أن يفي المؤتمر بولايته، وبمعنى أوسع فإن هذه المسؤولية هي مسؤولية جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة أعطت المؤتمر ولايته في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وتواصل الجمعية العامة أيضاً في قرارات مختلفة وفي وثائق هامة أخرى حث مؤتمر نزع السلاح على بدء العمل. وقد صدرت نداءات مماثلة عن محافل أخرى، كالمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والدورات الاستعراضية.

وبينما نستمر في تكريس حالة الركود في المؤتمر، فإن مفاوضات هامة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة بدأت وهي متواصلة خارج المؤتمر. وهذا يبين اهتمام المجتمع الدولي بإبرام اتفاقات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، لأغراض إنسانية على وجه الخصوص، ويبين أيضاً أنه إذا كان المجتمع الدولي ملتزماً حقاً بالتفاوض على مسائل نزع السلاح، فإنه لن يكون من الصعب جعل المؤتمر هيئة فعالة. بيد أننا، بعد ١٥ سنة من الجمود، يجب أن نتحرك بشكل عاجل كي نحز تقدمًا في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، خصوصاً نزع السلاح النووي، بغض النظر عن المكان الذي تجري فيه هذه المفاوضات.

وإذا استمر عدم وفاء المؤتمر بولايته، ترى المكسيك أن نعيد للجمعية العامة حقها وواجبها فيما يتعلق بالمشاركة في صنع القرار في مجال نزع السلاح. فالمكسيك وبلدان أخرى طرحت إمكانية بدء مفاوضات نزع السلاح في الجمعية العامة في انتظار أن يفي المؤتمر بولايته ويضع برنامج عمل.

وما زالت هذه الخطة مطروحة، والمكسيك مستعدة لدفعها إلى الأمام بمرونة، إلى جانب أية مبادرة أخرى يمكن أن تتيح لنا تحقيق هدفنا النهائي وتحقيق المصالح الجماعية بدلاً من مصالح أقلية من الدول. فعدم إحراز أي تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح يلحق ضرراً مباشراً بالأمن الجماعي في القرن الحادي والعشرين، وقد أضعف النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح؛ ومن هنا يأتي شعورنا بالقلق والاستعجال.

ومرة أخرى، نحث المؤتمر على التفكير في أهمية التركيز على هدفنا وأولوياتنا، أي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بدلاً من الدفاع المستميت عن محفل لا يستطيع حالياً إيصالنا إلى وجهتنا النهائية.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):
يشكل اجتماع اليوم فرصة جيدة لتبادل الآراء عن المناقشات الأولية التي جرت مؤخراً حول تدابير الشفافية وبناء الثقة خلال الجمعية العامة. ويأمل وفد بلدي أن تسود الإرادة السياسية الرامية إلى إحراز تقدم جماعي في عمل المؤتمر لمصلحة جميع الدول الأعضاء.

وصحيح أن المؤتمر لم يبدأ عمله الموضوعي منذ عقود. لكن ذلك لا يعني أن الأسباب تكمن في أساليب العمل والنظام الداخلي لهذه الهيئة الموقرة. ويرى وفد بلدي أن الأسباب تُعزى إلى انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول وعدم استعدادها لمراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول والنظر في جميع المسائل الأساسية بطريقة شاملة ومتوازنة.

وكما ندرك جميعاً، فإن المؤتمر محفل تفاوضي متعدد الأطراف. وهو ليس مكاناً لتطبيق سياسات أحادية الجانب. وما لم تبد الدول الأعضاء إرادة سياسية، سيجد المؤتمر نفسه في مأزق وسيكون من المستحيل الاتفاق على أية مقترحات، بغض النظر عن عدد ما يُعقد من اجتماعات ومناقشات.

ونرى أن الإرادة السياسية بإمكانها أن تجعل المؤتمر يمضي قدماً في نهاية المطاف نحو عملية المفاوضات على معاهدات نزع سلاح مقبولة عالمياً بما يتماشى مع ولايته الرئيسية. بيد أن وفد بلدي يشعر بقلق خاص من أن بعض الدول الأعضاء تتبع، أو بالأحرى تهدد باتباع، عمليات تفاوض بديلة خارج المؤتمر، وفي الوقت نفسه تلقي بالمسؤولية عن تعطل المؤتمر حالياً على الآخرين.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوة تُعيق جهودنا الجماعية المتسقة الرامية إلى تحقيق نتائج مفيدة وفعالة فيما يتعلق بجميع بنود جدول أعمال المؤتمر المتعدد الأطراف، بمشاركة جميع البلدان المعنية.

وقد حان الوقت لاتخاذ قرارات أو إجراءات عملية حاسمة في مجال نزع السلاح النووي. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستمرة في دعمها لإزالة الأسلحة النووية في العالم بشكل تام وكامل ولا تزال ملتزمة التزاماً تاماً بتحقيق هذا الهدف.

ويرى وفد بلدي أن أي متابعة ممكنة بشأن إعادة تنشيط المؤتمر ينبغي أن تكون شاملة وتقودها الدول الأعضاء، كما ينبغي أن تعزز دور وعمل المؤتمر، وينبغي أن تهدف، خصوصاً، إلى نزع السلاح النووي. وتؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراح العقد المبكر للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

السيد لي يانغ (الصين) (تكلم بالصينية): سبق للصين أن شرحت موقفها من عمل المؤتمر بتفصيل كبير، خصوصاً عندما تولت الرئاسة منذ زمن ليس ببعيد. وفيما يتعلق بإصلاح آلية نزع السلاح، ذكرت الصين بوضوح أيضاً موقفها في نيويورك، ولذلك لن أكرره الآن. وجوهر هذا الموقف أننا نؤيد البدء بالعمل الموضوعي داخل المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق باجتماع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي عُقد في باريس، فإن البيان الصحفي المشترك، كما أشار وفد الاتحاد الروسي للتو، كان الوثيقة الوحيدة التي اتفقت عليها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأقول بضع كلمات عن اجتماع باريس الهام للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبما أن اليابان من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية غير الحائزة للأسلحة النووية، وبصفتها عضواً في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار الإقليمية والوزارية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق للإيجاز الذي قدمه السفير الفرنسي، إيريك دانون، بشأن اجتماع باريس الذي شكّل خطوة إيجابية هامة للأعضاء الخمسة الدائمين في سعيهم نحو تحمل مسؤوليتهم بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبموجب خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وقد وجد وفد بلدي فائدة كبيرة في البيان الصحفي المشترك الهام لاجتماع باريس وهو بيان واضح بشأن العديد من النقاط الهامة التي يُتوقع من الأعضاء الخمسة الدائمين العمل عليها. ويُقدَّر بشكل خاص التزام هؤلاء الأعضاء بمسألة الشفافية الهامة في عمليات نزع السلاح النووي. ويأمل وفد بلدي أن يعقد الأعضاء الخمسة الدائمون مشاورات بناءة للتوصل إلى نتائج ملموسة في السنوات المقبلة من العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

السيدة آدمسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلمت بالإنكليزية): أعتذر مقدماً للمترجمين الفوريين إذا ما استخدمت لغات مختلفة، بينها بعض اللغات التي ربما لا أفهمها.

وأشكرك، سيدي الرئيس، على عباراتك اللطيفة في وقت سابق، وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، غير الموجود هنا الآن، على استقباله اللطيف عندما قدمت أوراق اعتمادتي في وقت سابق من هذا الأسبوع. كان ذلك شرفاً حقيقياً لي، بكل تواضع.

وأود أيضاً أن أشكر الزملاء الكثيرين الذين أدلوا بعبارات لطيفة تتعلق بتسلمي لهذا العمل. *تودا رابا* (شكراً) تامي، سأحاول أن أرقى إلى مستوى فصاحتك وحكمتك. وأود أن أشكر العديد من الزملاء من العالم العربي - شكراً جزيلاً. أنتم الآن في شهر رمضان، ولذلك سنكون لطفاء معكم هذا الشهر، لكننا في المساء، طبعاً، لن نكون بنفس اللطف.

فكرت في تلخيص ما قالته المملكة المتحدة في نيويورك، وهو بيان من صفحتين، ثم فضلت ألا أزعجكم بذلك. وأود أن أعلق على تدخل السفير دانون وأشكركه.

(تكلمت بالفرنسية)

أشكر السيد دانون بحرارة على البيان الذي أدلى به اليوم وعلى الالتزام الرائع بمؤتمر باريس وعلى إدارته، وهو مؤتمر أتاح لنا فرصة فعلية للتحدث فيما بيننا.

(تكلمت بالإنكليزية)

... وأود أن أتطرق إلى النقطة المتعلقة بالتحدث فيما بيننا، لأن عدداً من الزملاء انحوا إلى ذلك هذا الصباح. وأظن أننا رأينا مثلاً آخر لشيء يزعجنا في مؤتمر نزع السلاح، وهو في صميم الشعور بالضيق، أننا نتحدث عن بعضنا ومن وراء بعضنا بعضاً تقريباً كما لو أننا لسنا في القاعة معاً. وقد أدهشتني تعليقات سفيرة كولومبيا - التي كررها سفير باكستان - بأنه قد يكون من المفيد، وربما التجريبي، أن نحاول بعض الشيء التحدث فيما بيننا بأسلوب استثارة الأفكار، لأن شهر تشرين الأول/أكتوبر بات على الأبواب ولدينا الكثير من العمل من الآن إلى ذلك الحين. وأظن أننا لو واصلنا استخدام الوقت المحدود المتبقي - ربما جلسة عامة واحدة فقط في الأسبوع - فقط لتكرار البيانات، كما فعلنا مرة أخرى اليوم، فإن ذلك لن يكون طريقة مسؤولة في مواصلة العمل.

وأود أن أقول باسمي وباسم فريق بلدي إننا نرحب كثيراً بفرصة التحدث بصفة غير رسمية حول المشاكل التي تواجهنا وحول ما يمكن أن نفعله إزاء هذه المشاكل. ولا أعلق آمالاً كبيرة على إيجاد حل سحري - فقد جربنا بعض هذه المناقشات من قبل - لكنني أعتقد في بعض الأحيان أن شكل اجتماعاتنا في حد ذاته يؤخرنا، فينبغي أن نكون جاهزين للمغامرة بالحديث خارج هذه القاعة وبأشكال مختلفة أيضاً. وإذا مستعدين لمواصلة العمل بطريقة بناءة دون الرجوع دائماً إلى النظام الداخلي، فأعتقد أنه عند صياغة تقرير المؤتمر والاستعداد لتشرين الأول/أكتوبر، سيكون ذلك خطوة مختلفة عن اجتماع الأسبوع الماضي نستطيع التقدم بها.

ومرة أخرى، أود أن أشكر كل من أدلى بعبارات لطيفة تجاهي. عليّ أن أملأ الفراغ الكبير الذي تركه سلفي. لن أحاول القيام بكل شيء لكن ما سأفعله هو مواصلة إرث المشاركة الفعالة الذي تمتع به سلفي. وقد قلت له عندما ترك البعثة الأسبوع الماضي إننا سنحافظ على إرثه ونبني عليه.

السيد إندوني (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد نيجيريا أن يعرب عن تقديره للمعلومات الحديثة المفصلة التي قدمها إلى المؤتمر الأمين العام، غير الموجود هنا للأسف، بشأن اجتماع نيويورك. وأود أيضاً أن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم. وتجد نيجيريا قيمة كبيرة في عقد سلسلة اجتماعات بغية إيجاد حلول دائمة للمأزق الحالي الذي أربك مؤتمر نزع السلاح.

وسندعم أي عمل إيجابي ودينامي واستشراقي يهدف إلى إعادة تنشيط عمل المؤتمر. ولهذه الغاية، نعرب عن تأييدنا للدعوات إلى عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح. وفي رأي نيجيريا الذي عبّرت عنه مراراً، لا تعرف أخطار الأسلحة النووية وانتشارها حدوداً، وما زال وجودها يشكل تهديداً للأغنياء والفقراء. ومما يثير المزيد من القلق ويفاقم الخطر المميت لهذه الأسلحة، الخوف من أن تقوم جهات فاعلة من غير الدول في نهاية المطاف بامتلاك هذه الأسلحة واستخدامها. وما نشهده اليوم من استخدام أو استخدامات غير قانونية للأسلحة الصغيرة والخفيفة من جانب جهات فاعلة من غير الدول يجب أن يكون بمثابة تحذير لنا إذا ما تعلق الأمر بأسلحة نووية. والسؤال أين سنكون عندئذ. والقضية المطروحة هي ما شهدناه جميعاً من قتل في النرويج. ونود أيضاً أن نعرب عن تعاطفنا العميق مع شعب وحكومة النرويج فيما يتصل بهذه المأساة.

ولا شك أن ثمة مكاسب كبيرة تُجنى من تعددية الأطراف في آلية نزع السلاح. وبالتالي فإن أي دعوة أو دعوات بتجاهل ذلك واقتراح مناقشة ثنائية أو ثلاثية أو إنشاء لجان أخرى لمناقشة مسائل نزع السلاح ينبغي تنبيهها. والمشكلة ليست في الخارج بل في الداخل. فالتوصل إلى حل وسط وتنفيذ الإرادة السياسية هما الطريقة الأنسب للخروج من المأزق الحالي.

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود كثيراً التأكيد على ما قاله آخرون حول مسألة إعادة تنشيط المؤتمر.

وتوفيراً للوقت، أحيل جميع الأعضاء إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة روز غوتيمولر، مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون تحديد الأسلحة والتحقق والامتنال في نيويورك قبل بضعة أيام. ويمكن الاطلاع على هذه الملاحظات على الموقع الشبكي لبعثتنا وعلى الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح.

وقد أدلت وكالة وزارة الخارجية لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي إيلين توشر بخطاب أكثر عمقاً حول الموضوع نفسه بعد ثلاثة أيام فقط، أي قبل أقل من ٧٢ ساعة، في مونتيري. وأعتقد أننا أدلينا بالموقف الرسمي حول أكبر قدر ممكن من هذا الموضوع.

وبالاستماع إلى مناقشة اليوم، سأعزز بصراحة القائمة الطويلة التي قدمتها عن الأشياء التي يمكن للمؤتمر القيام بها لتعديل إجراءات عمله. فإجراء تحليل صريح حتى لتخصيص الوقت واستخدامه قد يكون فكرة جيدة. فالكثير منا كرروا ما قيل من قبل مراراً وتكراراً هنا، ولا أرى الكثير من إشارات التقدم فيما قيل حتى الآن. والواقع أننا بتنا على أبواب شهر تشرين الأول/أكتوبر، كما قالت السفيرة آدمسون، وأعتقد أن تذكيراتها لنا حكيمة وينبغي أخذها في الحسبان. وأود أيضاً أن أشكر السفير دانون شكراً جزيلاً على تلخيصه لنتائج اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فاجتماعنا في باريس لم يكن اجتماعاً كغيره. والواقع أنه كان الاجتماع الثاني فقط للأعضاء الخمسة الدائمين بهذه الطريقة المنظمة والموسعة. والأهم من ذلك، أننا قررنا بعد محادثات معمقة جداً الاستمرار في عقد هذه الاجتماعات لإرساء العمليات، من أجل التحدث بطريقة محددة ومنهجية جداً في سبيل الوفاء بالتزاماتنا في إطار خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بحلول عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وبينما يمكن أن يستمر الجمود هنا، من المهم أن ندرك أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على الأقل، ملتزمون التزاماً شديداً بالوفاء بالتزامات خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. وخطة العمل تلك تشكل في حد ذاتها عاملاً مهماً، ونحن مصممون على الوفاء بتلك الالتزامات الطوعية. فهي التزامات جدية وعميقة ولن يكون تحقيقها سهلاً، لكننا مع ذلك، ورغم حالة الركود التي خلقناها في جنيف، نمضي قدماً وسنجني نتائج ما نقوم به هناك.

ومع أنه قد لا يكون هناك ضوء مرئي فوراً في نهاية نفقنا هنا في المؤتمر، فإن ذلك لا يعني عدم وجود أي ضوء في مكان آخر على جدول أعمال نزع السلاح، وخصوصاً على جدول أعمال نزع السلاح النووي. سنمضي قدماً. ونحن مصممون على ذلك. على الأقل، أستطيع أن أقول باسم الولايات المتحدة، وبغض النظر عن سيكون رئيسنا، إن الالتزام بجدول الأعمال، بحلول عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، لن يكون مختلفاً عما هو الآن. لذلك آمل أن نتمكن، على الأقل، من تطين زملاتنا بشكل موسع حول هذا الموضوع.

شكراً جزيلاً، وأود بالتأكيد أن أكرر التعازي الحارة التي أعرب عنها الكثيرون إلى الشعب النرويجي، والقيادة النرويجية. إنها مأساة مرعبة أرغموا على تحملها، ونحن نأمل بالتأكيد أن يتمكن هذا البلد من إيجاد طريقه إلى الأمام للتعافي والمضي بديمقراطيته المفعمة بالحياة. إن قلوبنا وعقولنا معهم. وفي غياب الأمين العام نفسه، أرجو نقل تعازي إلى أسرته على الخسارة.

السيد ساريقا (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة فقط لأعرب عن تقديري لجميع من عبروا عن تعاطفهم معي شخصياً على وفاة والدي. والآن، اسمحوا لي أن أدلي بوضع الملاحظات الشخصية - وفاة شخص مسن أمر يمكن تفهمه وقبوله في نهاية المطاف. بيد أنني كنت في بلدي الأصلي فنلندا في ٢٢ تموز/يوليه عندما حدث العمل الإرهابي والمأساة الوطنية في النرويج. وبما إنني لمست عن قرب مدى تأثير هذا العمل الرهيب على النرويج وتأثيرها على بلدان الشمال الأوروبي المجاورة، أود أن أعرب عن تعاطفي الشخصي مع النرويج. فقد نُكست الأعلام الفنلندية تعاطفاً مع شعب وحكومة النرويج. وأود أن أختتم هذه الملاحظات الشخصية جداً بالقول إنني أُعجبت بالطبيعة الأساسية الكريمة للشعب النرويجي وبتماسكه. ويتقاسم شعبا فنلندا والنرويج قيم الديمقراطية والانفتاح نفسها، وأنا على يقين تام بأن هذه القيم لن تتأثر بهذا العمل الرهيب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لك. أرى أنه لا توجد وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة، مما يعني أننا نستطيع اختتام عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس، ١١ آب/أغسطس، الساعة العاشرة صباحاً، حسب الموعد المقرر، في هذه القاعة. والآن تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.